

Distr.: Limited  
28 June 2019  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق  
الدورة التاسعة والخمسون  
٢٨-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩  
البند ٧ من جدول الأعمال  
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها  
التاسعة والخمسين

## مشروع تقرير

المقرر: السيد جون يامادا (اليابان)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠  
(البند ٣ (أ))

## البرنامج ٨

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

١ - في الجلسة الخامسة، المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نظرت اللجنة في البرنامج ٨، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠، والمعلومات المتعلقة بأداء البرنامج لعام ٢٠١٨ (A/74/6 (Sect. 10)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2019/CRP.1/Rev.2).

٢ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المناقشة

٣ - أعربت عدة وفود عن تقديرها للعمل الذي يؤديه مكتب الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامجه، سعياً للقضاء على الفقر وتحقيق التغيير الهيكلي والإدماج في الأسواق، وأشار أحد الوفود إلى أن المكتب قد أدى عمله بموارد متواضعة نسبياً. وشدّد على أن فئات البلدان الثلاث التي يغطيها المكتب - أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية - تحتاج إلى دعمٍ من المجتمع الدولي لأنها لا تزال تواجه تحديات جديدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتعامل مع تغير المناخ.

٤ - وأعرب عن رأي مفاده أن التدابير التجارية التقييدية الانفرادية في السنوات الأخيرة قد أدت إلى انخفاض في النشاط التجاري وأثرت تأثيراً سلبياً في سلاسل الإمداد. وبالمثل، قال أحد الوفود إن التدابير القسرية الانفرادية المطبقة على بعض البلدان، مثل الحصار الاقتصادي الذي يواجهه بلد ذلك الوفد، تشكل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأكد وفد آخر أن مسألة العلاقات بين فرادى الدول الأعضاء في اللجنة لا تندرج في نطاق اختصاص المكتب.

٥ - وأعرب عن التقدير للبرنامج الفرعي ١، أقل البلدان نمواً. وقال أحد الوفود إن من المشجع رؤية عدد أكبر من أقل البلدان نمواً تستعد للخروج من تلك الفئة، وإنه يرحب بالدور الذي يؤديه المكتب في المساعدة على مواصلة عملية الانتقال بسلاسة. وفي الوقت نفسه، أُشير إلى أن بعض البلدان قد طلب تمديد الفترة التحضيرية قبل خروجها فعلياً من تلك الفئة، لأن منحها مزيداً من الوقت للتحضير للخروج من تلك فئة يعتبر ضرورياً، وطُلب توضيح بشأن الأنشطة المحددة التي سيضطلع بها المكتب فيما يتعلق بطلبات التأجيل هذه.

٦ - وأشار أحد الوفود إلى أن اجتماعات وأنشطة المكتب في بعض البلدان قد مرت "دون لفت الأنظار" إلى حد ما، ودعا المكتب إلى زيادة التعريف بأنشطته، بوسائل تشمل عقد اجتماعات في البلدان المشمولة بولايتيه فعلاً.

٧ - وأعرب أيضاً عن التقدير لتسليط الأضواء على النتيجة التي حققها البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً. ورحب أحد الوفود بشروع المصرف في تنفيذ برنامج عمله، وإطلاق الدراسات الأولية فعلياً. وأكد الوفد أيضاً أهمية الوصول إلى الأسواق والدعم المحدد المقدم في ذلك الصدد، ولكنه أكد أن من المهم أيضاً في المقام الأول توفر القدرة على إنتاج السلع والخدمات، وطلب معلومات عن الآليات الأخرى التي يعتمدها المكتب لإنشاءها لدعم أقل البلدان نمواً. وأعرب عن القلق من أن إنشاء المصرف يمكن أن يسهم في توسيع الفجوة الرقمية بين أقل البلدان نمواً.

٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، البلدان النامية غير الساحلية، طُلب توضيح بشأن الفقرة ١٠-٨ (أ)، ولا سيما الولاية التي يستند إليها المشروع المتعلق بتعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية في إطار 'مبادرة الحزام والطريق' من أجل تصميم وتنفيذ سياسات تعزز الربط بشبكات النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وطُلبت أيضاً معلومات عن الأنشطة التي ستُنقذ لدعم استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا.

٩ - وأشار وفد يمثل بلدا غير ساحلي إلى أنه يعتبر بلده "مترابطا بريا" وليس "غير ساحلي" نظرا إلى ترابطه بقوة في المنطقة، وتيسير التجارة من خلال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتطوير هياكل أساسية تشمل ميناءً جافاً وسكة حديدية للوصول إلى المحيط الهندي. وشدد الوفد على أهمية التكامل الإقليمي لتعزيز الترابط والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية المترتبة على افتقار البلد إلى سواحل، وقال إن هذا الجانب لم يحظ بالتغطية الكافية في البرنامج. وبالمثل، أكد أحد الوفود أن رغم أن التنمية تبدأ برؤية وطنية ومشاركة وطنية، فإن تعزيز الشراكات العالمية ضروري. وفي هذا الصدد، طُلبت معلومات بشأن ما إذا كان المكتب يشارك في مشاريع، سواء كانت مشاريع قيد التنفيذ بالفعل أو مشاريع لم تطلق بعد، مع جهات فاعلة مثل البنك الدولي أو منظمة التجارة العالمية.

١٠ - وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة لعام ٢٠٢٠ التي سُلّطت عليها الأضواء، في إطار البرنامج الفرعي ٣، الدول الجزرية الصغيرة النامية، طُلبت معلومات عن شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما عن ولايتها وعمّا إذا كانت بمثابة جهد طوعي يبذله المكتب. وطُلبت معلومات أيضا عن الخطوات المقبلة المقررة في إطار البرنامج الفرعي، وكيف يمكن للبرنامج أن يدعم تنفيذ مسار إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

١١ - وفيما يتعلق بشكل وثيقة البرنامج، ذُكر أن من المؤسف أن الفقرات لم تكن كلها مرقمة، حيث عسّر ذلك إمكانية الإشارة إليها أثناء المناقشة.